

بدائل روسيا في سوريا



بصيغة عملية بحثة تعتبر المصالحة مع واشنطن هي أفضل الحلول بالنسبة إلى الروس في كل الخيارات المطروحة. هم يهتمون جدا بفتح قنوات الحوار مع الإدارة الأميركية الجديدة، ولكن بعد الانتخابات الرئاسية في سوريا. ليس لأنهم يريدون فرض الأسد على الأميركيين وحلفائهم، إنما ليستروا في دعابة بهم الطويل في الأزمة السورية. المشكلة هنا أن هناك في الولايات المتحدة وأوروبا من يحاول تعطيل المسعى الروسي، والطامة الكبرى ستكون إن قرر بايند وإدارته دعم المعطلين بانوات سياسية أو عسكرية.

هناك من يعول على تغيير ما قد تحمله رياح المفاوضات المرتقبة بين الولايات المتحدة وإيران على المشهد السوري، ولكن هذا التغيير مهما كان كبيرا لن يضيف خيارا رابعا أمام الروس، إلا إن انتهت المفاوضات بخروج القوات الأميركية والأوروبية من الشرق الأوسط برمتها، تاركة روسيا تتصارع بمفردها مع القوى الإقليمية. ظاهر الأمر يبدو مغريا للرئيس بوتين، ولكن نظرة متعمقة فيه قد تجعله يقاتل من أجل إبقاء الأميركيين في المنطقة كي لا يفرق في مستنقع يوقظ هزائم أفغانستان في ذاكرته وذكرة شعبه الثائر ضده.

إن هي ثلاثة خيارات أمام الروس للتعامل مع السياسة الأميركية الجديدة في سوريا، وهي سياسة بدأها ترامب وسيمكملها بايند بأسلوب الديمقراطيةين الجدد وعزائهم الرئيس الأسبق باراك أوباما. الخيار الأول هو القبول بالشروط الأميركية في صياغة الحل السياسي للأزمة دون اجتهادات أو محاولات للتعقيد والتسويق والمماطلة، والثاني القبول بمنطقة نفوذ محدودة يؤسسون فيها لوجود طويل الأجل وفعال في الشرق الأوسط. أما الخيار الثالث فهو مواجهة القطبية الأميركية بالسياسة والقوة بغض النظر عن العواقب.

أو تطول وفقا لمصالح المعنيين بذلك، والحاجة إلى هذا الإعلان. ماكفور لم يجد في تقسيم العراق ضررا، وهو من عمل وأدار ملف هذه الدولة لسنوات طويلة ولصالح إدارات مختلفة. كذلك يؤيد ماكفور دعم الكرد في المنطقة، ويفضل تثبيت مناطق النفوذ بين الدول المحتلة للجغرافية السورية، وبالتالي إن لم يكن يوسع الروس الدفع باتجاه عملية انتقال سياسي حقيقي تزيح بشار الأسد عن السلطة دون أن تهدم ما تبقى من الدولة السورية، فإن عليهم التأقلم مع حضور محدود لهم يمتد على غرب البلاد، شرط أن لا يطال مصالح إسرائيل في الجنوب، ولا مصالح تركيا في الشمال. مناطق النفوذ ليست النهائية السعيدة التي يحمل بها بوتين، والقبول بها الآن لن يكون مرحليا كما فعل مع مناطق خفض التصعيد التي رسم حدودها مع إيران وتركيا قبل أعوام، ثم عاد والتهمها بقواته الجوية وميليشياته المحلية. إن قسمت سوريا إلى مناطق نفوذ تتشبه سايكس بيكو، فلن يكون بمقدور أحد التمرد عليها والاحتلال على البقية، وخاصة إن بقيت الولايات المتحدة القلب الأوجح، وصاحب الكلمة العليا حول العالم.

ولا شك أن صراع موسكو وواشنطن فوق الأرض السورية مهما بدا متعقلا، إلا أنه يعكس جانبا من التمرد الروسي على الهيمنة الأميركية عالميا. هذا التمرد يؤيده بدرجات مختلفة كل من الصينيين والإيرانيين وحتى الأتراك شركاء الولايات المتحدة في حلف الناتو، وهذا أيضا يعد واحدا من محددات العلاقة الجديدة مع البيت الأبيض في عهد إدارة بايند التي تعتقد أن الروس سجلوا انتصارات حقيقية عليها في سياق هذا التمرد، سواء في الشرق الأوسط أو حتى في القارة الأوروبية ومناطق نزاع أخرى حول العالم.

الولايات المتحدة نهاية العام الماضي أن تحمل المرحلة الجديدة اسم بايند، وتبدأ برسالتين سياسية وعسكرية إلى الروس، الفحوى الحقيقية لهما تقول باختصار، إن إصرار بوتين على حل هذه الأزمة بالمقاسات الروسية لن يكون مجديا، ولن يحمل نهاية سعيدة لأي طرف.

صراع موسكو وواشنطن فوق الأرض السورية مهما بدا متعقلا، إلا أنه يعكس جانبا من التمرد الروسي على الهيمنة الأميركية، وهو تمرد يؤيده بدرجات مختلفة كل من الصينيين والإيرانيين وحتى الأتراك

في البداية جاء تعيين بريت ماكفور ليدبر الملف السوري في إدارة بايند، ثم جاء قصف الولايات المتحدة للميليشيات الإيرانية شرق سوريا دون التنسيق مع روسيا أو حتى إعلامها بساعات كما جرت العادة، هي مجرد برقية مقتضبة جدا وصلت موسكو لتعلمها بالصف قبل دقائق فقط من سقوط الصواريخ الأميركية، ولكن الهدف الرئيسي منها كان دفع بوتين إلى التفكير ببدائل لحلمه في استعادة (احتلال) كامل سوريا، والتمتع بنفوذ لا محدود عبرها في عموم منطقة الشرق الأوسط، وامتداد القارتين الآسيوية والأفريقية. تعيين ماكفور كشف عمليا خيارات إدارة بايند في التعامل مع الأزمة أمام اللاعبين الرئيسيين فيها. ولعل أبرز هذه الخيارات هو ترسيخ تقسيم سوريا بين الولايات المتحدة وتركيا وروسيا وإيران، ثم ترك توقيت وشكل الإعلان عن هذا التقسيم لأعوام لاحقة قد تقصر

بهاء العوام
صحافي سوري

في الأزمة السورية، تستغل الإدارة الأميركية الجديدة السياسة التي أرساها الرئيس السابق دونالد ترامب قبل رحيله من خلال فرضه عقوبات قبصر على دمشق وحلفائها. لقد أراد ترامب بهذه العقوبات أن يعلن مرحلة جديدة يتحمل فيها الروس عبئا كبيرا في وصايتهم على "الرئيس" بشار الأسد، ويجدوا أنفسهم أمام خيارات صعبة إن وصلوا عرقلة حل الأزمة، ولكنه رحل عن البيت الأبيض وجاء خلفه ليقتطف ثمار زرعه.

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كان يدرك مازق المرحلة الجديدة التي يخطط لها ترامب منذ البداية، لذلك أوفد وزير خارجيته المحت سيريغي لافروف إلى واشنطن ليمنع إقرار عقوبات قبصر نهاية 2019، ولكنه فشل، وعندما انتهت المهلة الزمنية الممتدة بين التوقيع على قرار العقوبات والبدء بتنفيذها في يونيو 2020، وجد بوتين نفسه عاجزا عن فعل أي شيء باستثناء تعطيل عمل اللجنة الدستورية.

حاول الروس العام الماضي تغيير معادلات الميدان، وزعزعة علاقات أميركا مع الكرد شرق الفرات، وتطبيع علاقات دمشق مع العرب، وتغيير أولويات الحل الدولي للأزمة عبر تقديم إعادة اللاجئين وإعادة الإعمار على وضع دستور جديد للبلاد وإجراء انتقال سياسي للسلطة، ولكنهم فشلوا في كل شيء ولم يعد أمامهم سوى الانتظار إلى حين اتضح توجهات إدارة جو بايند.

الجفاء الذي تواجهه موسكو اليوم في التعامل مع واشنطن على صعيد الأزمة السورية، كان سيكون ذاته لو بقي ترامب داخل البيت الأبيض. ولكن شاعت صناديق الاقتراع في

الحراك الجزائري يظهر قدرته على صنع المفاجآت

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدبابي

كرم نعمة

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة يعقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk

المناوئ بالامر الواقع، حيث اعتبر في أكثر من تصريح أن "تعديل الحكومة وحل البرلمان وتنظيم انتخابات تشريعية مبكرة، إلى جانب تدابير أخرى، ضمانات كافية لتحقيق تغيير سلس وهادئ في البلاد".

لكن العودة المفاجئة والقوية للاحتجاجات السياسية في الذكرى الثانية للحراك الشعبي، كشفت حجم تزداد تعقيدا، خاصة وأنها تتزامن مع أزمة اقتصادية خانقة وتداعيات وخيمة لجائحة كورونا على الجبهتين الاجتماعية والاقتصادية، تكون قد خلطت أوراق السلطة رغم تظاهرها بالتماسك والصمود.

ويكون التحول الحاصل في شعارات وخطاب المحتجين قد أزعج السلطة كثيرا، لاسيما في شقها المتصل بـ"الدولة المدنية"، و"أنها جهاز الاستخبارات بممارسات التعذيب والاعتصاب الجنسي"، و"سقوط المافيا العسكرية"، وهو ما اعتبره وزير الاتصال والنطاق الرسمي باسم الحكومة عمار بلحيمر "مؤامرة يديرها ناشطون بالتعاون مع جهات معادية".

وزاد دخول المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة على خط الأزمة بعد إصدارها بيانا يدين ما وصفته بـ"ممارسات القمع والتضييق" على "ناشطين مسالمين"، ويدعو السلطة إلى "إطلاق سراح المعتقلين فوراً وبدون شروط"، من ارتباك السلطة التي لم يصدر عنها أي تعليق إلى حد الآن.

وبالرغم من تلويح الحكومة بمشروع قانون جديد لتجريد جزائري المهجر من جنسيتهم بدعوى إلحاق الضرر بالبلاد، ويستهدف القانون بعض الناشطين المهاجرين في عدة مدن وعواصم أوروبية كباريس ولندن وإسطنبول ومدريد، إلا أن المخاوف من تداعيات دخول المنظمة الأممية على خط الأزمة، بدأ على دوائر سياسية ومستقلة عديدة، واعتبرتها مقدمة لاستنساخ النموذج السوري، لاسيما في ظل غياب الإرادة السياسية لاحتواء الموقف الداخلي.

نزار، ومدير الاستخبارات السابق الجنرال محمد مدين (توفيق)، قد شكلت تحولا لافتا في مسار السلطة الجديدة، بغرض إعادة ترتيب أوراق الجماعات النافذة وتغيير تكتيك التعاطي مع الاحتجاجات السياسية. الأول عاد من منفا الاختياري بإسبانيا بواسطة طائرة رئاسية، ليبدأ من حكم قضائي (20 عاما سجنا نافذا) دون أن يدخل المحكمة، والثاني أخرج من السجن بعد تبرئته برفقة متهمين آخرين (سعيد بوتفليقة، لويبة حنون، الجنرال عثمان طرطاق) من تهمة الخيانة والتامر.

وإذ عمد قايده صالح إلى إثارة خطاب الهوية والقومية من أجل تفكيك الزخم الحراكي واختراقه بتيارات حزبية وايدولوجية، فإن ما يعرف بـ"تيار الصقور" العائد بقوة إلى مراكز القرار، أعاد استنساخ التجربة الأمنية انطلاقا من خبرته خلال العشرية الدموية، وهو المعروف عن المنتمين إليه كونهم أصحاب المقاربة الاستثنائية، وذلك من خلال ترويج روايات إعلامية عن استهداف جماعات إرهابية لأمن البلاد، وتنسيق عناصر جهادية مع ناشطين حراكيين خارج البلاد.

لكن الإفادة التي أدلى بها الإرهابي "أبوالمداح" عبر التلفزيون الحكومي والفضائيات المحلية أدت لمفعولا عكسيا، بعدما استقبلها الشارع المناوئ للسلطة بالسخرية والتكثيف، لقناعة لديه جسدت شعارات مناوئة لقيادة الجيش ولجهاز الاستخبارات اتهمتهما بـ"الضلع في العشرية الدموية".

ورغم تغير موازين القوى في هرم السلطة، فإن الرؤية بقيت هي نفسها تجاه الحراك الشعبي، وجرى تجسيد تكامل أجنحة النظام، بعودة العديد من رموز حقبة بوتفليقة إلى واجهة المشهد، خاصة خلال التعديل الحكومي الأخير الذي أعاد وزيرين سابقين إلى طاقم الحكومة، وهما محمد علي بوغازي ودليلة بوجععة. ويعول الرئيس عبدالمجيد تبون على عامل الوقت والمسار السياسي لتفكيك الحراك الشعبي وقبول الشارع

عبر توظيف مطالب الحراك لتحتية بوتفليقة والتخلص من خصومه السياسيين والعسكريين، واستقطاب انتصار له في الشارع، فإن السلطة التي خلفته في المؤسسة العسكرية ورئاسة الجمهورية والحكومة، ليست في مستوى شخصيته "الكاريزمية"، وضئعت على نفسها تعزيز الوعاء الشعبي الذي ناصر قايده صالح.

السلطة التي مسكت بخيط واحد من أجل تجديد نفسها لم تقرا جيدا نبض الشارع، فالرهان على الآلة الأمنية وعلى وباء كورونا لم ينه الحراك بل صنع موجة جديدة من الاحتجاجات

وتكون العودة القوية لخصوم الرجل إلى مفاصل الدولة، على غرار وزير الدفاع الأسبق الجنرال خالد

للوائح الترشيح في الانتخابات التشريعية المبكرة المنتظرة خلال السداسي الجاري.

ومع استمرار القبضة الحديدية بين السلطة والحراك، يستمر بعض الألق المسود والمستقبل الغامض للبلاد، فالهجوم سائرا في التمرد، مع رهان السلطة على فرض الأمر الواقع عبر تجسيد مسار سياسي يوحى بفرز مؤسسات جديدة تعطي الانطباع بتحقيق التغيير السياسي، ومع رمي الحراك كل شيء خلفه بعدما اعتقد بأن "القيام بنصف ثورة هو كمن يحفر قبره بيده".

ويبدو أن السلطة التي مسكت بخيط واحد منذ تنحي الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة في مطلع أبريل 2019، من أجل تجديد نفسها وترتيب أوراقها، لم تقرا جيدا نبض الشارع، فالرهان على الآلة الأمنية وعلى وباء كورونا لم ينه الحراك الشعبي، بل صنع موجة جديدة من الاحتجاجات السياسية، حملت خطايا أكثر راديكالية وتطرفا.

وإذا كان القائد السابق للجيش الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، قد استطاع التلاعب بمطالب الشارع،

صابر بلدي
صحافي جزائري

خلال أحداث أكتوبر 1988، كانت خمسة أيام من المظاهرات وأحداث الشعب والعنف كافية لصناعة تحول عميق في الجزائر، لكن حراك 2019 استنفدت البلاد عامين ودخلت الثالث، ولم يتحقق شيء من الذي يامله الشارع الجزائري. وإذا انتهت الأولى إلى عشية دموية، فإن الثانية لم تبرح مربع الصف، الأمر الذي يزعج بالجزائر في نقف مسدود لا أحد يعلم نهايته.

فاجتاز الألاف من النسوة بالنزول إلى شوارع العاصمة في اليوم العالمي للمرأة، من أجل الاحتجاج على الأوضاع السياسية السائدة، وللتأكيد على التمسك بالمطالب الأساسية للحراك الشعبي، المتمثلة في التغيير السياسي الشامل والرحيل الفوري والكامل للنظام السياسي القائم. وكما لم يكن في أجنحة السلطات الأمنية والإدارية وناشط الحراك الشعبي أنفسهم، أن تخرج الألاف من النسوة في يومهن العالمي، ليس للاحتفال أو المطالبة بحقوق ضائعة، وإنما لترديد شعارات وهازيج سياسية باتت مصدر إزعاج حقيقي للسلطة في الآونة الأخيرة.

وأظهر الحراك الجزائري قدرة على صناعة المفاجأة وعلى إفراز أنفاس جديدة، بعدما ساد الاعتقاد لدى السلطة، بأن أحد عشر شهرا من تعليق المظاهرات بسبب تدابير مواجهة وباء كورونا كافية لإنهاء الأحداث من المشهد، خاصة في ظل توازي عمل الآلة الأمنية مع خارطة طريق سياسية.

لكن في المقابل كانت الدوائر الرسمية والحكومية تحتفل على طريقتها الاستعراضية والفلكورية باليوم العالمي للمرأة، وتلوح برسائل التهنية والتبجيل لها وتكريمها في مختلف المؤسسات، وكان الخطاب مركزا على المكاسب التي حققها قانون الانتخابات الجديد للمرأة الجزائرية، بعدما اشترط مناصفتها مع الرجل

